

كلية الحقوق والإدارة العامة مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات

بعنوان ورقة عمل رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين

إعداد أيسر طعمه نفير مساد

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	مقدمة	3
الفصل الأول:	دور الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تنفيذ الأجندة العالمية	5
الفصل الثاني:	واقع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في فلسطين	9
الفصل الثالث:	واقع المؤشرات البيئية في أهداف التنمية المستدامة في فلسطين	15
الفصل الرابع:	نشر بيانات التنمية المستدامة	35
الفصل الخامس:	التحديات	39
الفصل السادس:	التوصيات	41
	المراجع	43

مقدمة

في أيلول 2000، التزم قادة العالم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015، حيث شكلت هذه الأهداف خطة عمل رئيسية للدول النامية والدول الأقل نمواً، بحيث امتدت رقعة هذه الأهداف لتشمل خفض أعداد الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف والذي يعد أحد الأسباب التي يترتب عليها تهميش وتدهور في الأوضاع الاجتماعية للدول التي تقع شعوبها تحت وطأة الفقر، فضلا عن الحد من انتشار مرض الإيدز، كما شملت تعميم التعليم الابتدائي لجميع الأطفال وحظيت أهداف التنمية الألفية باهتمام المخططين وراسمي السياسات وصناع القرار في كثير من دول العالم.

ومع انتهاء السنوات الخمسة عشر المقررة للتنفيذ، وعلى الرغم من إحراز تقدم في تحقيق كثير من تلك الأهداف، إلا أنه لم يزل هناك الكثير مما ينبغي فعله، حيث أظهرت الحاجة إلى استراتيجية جديدة عالمية تشاركيه تدمج كافة الأبعاد البيئة والاقتصادية لكافة الدول العالم وليس فقط للدول النامية، حيث كانت الأهداف الإنمائية هي نقطة انطلاق خطة التنمية المستدامة الجديدة.

في 25 سبتمبر 2015 اعتمدت الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قرارا بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة و 169 غاية للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي بتهيئة فرص العمل وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والنتوع الحيوي والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلم والعدل. حيث سيتم رصد هذه الأهداف من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية وعددها 244 مؤشر. حيث تم صياغتها في إطار تشاركي شمل جميع الأطراف، وتتكامل فيه كل إبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.

بدأ تطبيق الخطة رسميا بداية عام 2016 وتستمر حتى عام 2030 وتعتبر خطة طوعية غير ملزمة للدول، إلا أنها تنطبق على جميع الدول وقابلة للتكيف حسب الخصائص الوطنية، ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية التنفيذ بالشراكة مع كل الأطراف المعنية.

فلسطين تلتحق بالركب:

أن مفهوم التنمية المستدامة يعتمد على التشاركية في العمل فلا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال إيماننا بكافة الشركاء بها ومشاركتهم في تبني البرامج والخطوط المرجعية لمجموعات العمل الوطنية.

بناءً على قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني فقد تم تشكيل فريق وطني لمتابعة وتنفيذ أهداف التتمية المستدامة ضم في عضويته الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وممثلين عن المنظمات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تمثلت مهام هذا الفريق في:

- بلورة الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة ودمجها في عمليات إعداد الخطط والموازنات.
 - تعزيز التعاون بين الشركاء والتنسيق لحشد الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف.
- قيادة وتنسيق إعداد الاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة الى ذلك انبثق عن الفريق الوطني 12 مجموعة عمل وطنية تعنى بأهداف التنمية المستدامة وذلك من اجل تعزيز الشراكة والتنسيق على مستوى كل هدف من الأهداف بين مختلف الشركاء المعنيين، وتتمثل مسؤوليات هذه المجموعات بالمتابعة على التقدم في سير العمل على تنفيذ الهدف المكلفة به.

الجهود الوطنية المبذولة في سبيل توطين أجندة التنمية المستدامة 2030

أقرت الحكومة الفلسطينية عام 2016 أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 والتي كانت تحت شعار المواطن أولا، وقد عمل عليها الكل الفلسطيني من كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تقاطعت الأجندة في معظم محاورها وأهدافها الاستراتيجية وما انبثق عنها من أولويات وسياسات وطنية مع أهداف التنمية المستدامة 2030 نصاً وروحاً.

كما تم وضع 18 خطة قطاعية و 3 خطط عبر قطاعية لكافة الوزارات، والتي أكدت بمعظمها استرشادها وارتباطها بأهداف التنمية المستدامة والغايات المنبثقة عنها.

حيث يشير إلى التوجه الواضح فلسطينيا نحو توطين أهداف التنمية المستدامة والسعي للاستفادة من أدوات وآليات التعاون الدولي في هذا المجال.

الفصل الأول دور الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تنفيذ الأجندة العالمية

بناءً على قرار مجلس الوزراء فقد أعطى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أهمية خاصة لتوطين وتوفير ومراقبة مؤشرات التنمية المستدامة SDGs ، وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة، إضافة إلى التنسيق المكثف مع المؤسسات الدولية خاصة وكالات الأمم المتحدة المعنية بهذه المؤشرات.

باشر الجهاز خلال العام 2016 بالخطوات العملية نحو مأسسة العمل على مؤشرات هذه الأهداف على أكثر من صعيد وذلك من خلال:

1. تحديث وتطوير هيكلية الجهاز المركزي للإحصاء بما يتلاءم مع الأجندة التنموية:

استجابة لأجندة التنمية المستدامة 2030، والحاجة إلى توفير بيانات مؤشرات SDGs، وبناء على رؤية الجهاز بأهمية تكامل الأدوار بين منتجي البيانات ومختلف مصادرها، واستنادا على التوجه الاستراتيجي بتوسيع استخدام بيانات السجلات الإدارية للإغراض الإحصائية، استحدث الجهاز ضمن هيكليته الإدارة العامة للسجلات والمراقبة الإحصائية والتي تهدف إلى جمع وتصنيف ونشر وتوثيق الإحصاءات من واقع السجلات الإدارية لمختلف المؤسسات العامة والخاصة، ودمج هذه البيانات مع ما تنتجه المسوح والتعدادات من اجل تسهيل العمل في مراقبة مؤشرات التنمية المستدامة ومؤشرات المراقبة الإحصائية على المستوى الوطني الذي هو بمثابة عملية رصد وتوثيق ومتابعة لواقع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع الفلسطيني وفق الرؤيا والأهداف الإستراتيجية الوطنية من خلال أدوات إحصائية تعتمد على مؤشرات خاصة ضمن قاعدة بيانات متاحة للاستخدام العام يتم توفيرها إلى صانعي السياسات ومتخذي القرار الفلسطيني ومختلف المستخدمين من باحثين ودارسين وغيرهم، حيث ستكون مؤشرات التنمية المستدامة جزءا من هذا النظام.

2. تشكيل فريق عمل فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للمتابعة على فحص منهجيات وتوفير بيانات مؤشرات التنمية المستدامة SDGs:

يتكون هذا الفريق من خبراء في مجالات القضايا المنهجية وجودة البيانات وأنظمة المعلومات المكانية وإحصائيين متمرسين في أبعاد التتمية المستدامة؛ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إضافة إلى خبراء في مجال أنظمة المعلومات التكنولوجية وفي مجال جمع البيانات من مصادرها المختلفة. وقام هذا الفريق حتى تاريخه بالاتي:

- صياغة خطة عمل تنفيذية على المستويين القصير ومتوسط المدى للمهام والأنشطة المطلوب انجازها.
- اشتقاق مؤشرات وطنية تكميلية للمؤشرات الدولية ذات العلاقة بالأولويات التي رسمتها أجندة السياسات الوطنية 2027-2022 ضمن إطار مؤشرات نظام المراقبة الإحصائية.
- مواكبة كافة تطورات العمل على خطة التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- تحديث وتفعيل منابر التنسيق مع المؤسسات الشريكة في مجال توحيد منهجيات مؤشرات النتمية المستدامة وتوفير بياناتها جنبا إلى مؤشرات نظام المراقبة الإحصائية. بما في ذلك الفريق الوطني للتنمية المستدامة ومجموعات العمل الفرعية للأهداف الـ 17.
 - بناء قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة حسب حالة التوفر لهذه البيانات.
- 3. رسم ملامح خارطة توزيع جمع بيانات مؤشرات التنمية المستدامة من حيث التوقيت الزمني وكذلك تحديد المسوح والتعدادات والسجلات الإدارية الأكثر ملاءمة لكل مؤشر منها، إضافةً إلى تحديد أولويات الاحتياجات الفنية وأشكال هذه الاحتياجات لإنتاج بيانات مؤشرات التنمية المستدامة.

4. الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية 2018-2022

تم إعداد الاستراتيجة الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية 2018–2022 بناء على أجندة السياسات الوطنية وكذلك في ضوء أجندة التتمية المستدامة 2030، حيث تم صياغة الهدف العام تحت عنوان "توطيد البنية التحتية الإحصائية اللازمة للرصد الدقيق لأهداف التتمية المستدامة كجزء من الخطة الإستراتيجية الوطنية للفترة 2017–2022" حيث اعتمدت الاستراتيجية الوطنية الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الآتية:

- 1. تعزيز استخدام الإحصاءات في إعداد السياسات والتنمية، وصنع القرار والمراقبة لأهداف التنمية المستدامة SDGs.
- 2. تعزيز الشراكة بين المستخدمين والمنتجين في النظام الإحصائي الوطني لخدمة الـ SDGs.
 - 3. تعزيز جودة الإحصاءات.

5. تطبيق نظام النموذج العام للعمليات الإحصائية (GSPBM)

بدءاً من العام 2016 تم تجريب تطبيق النموذج أعلاه بهدف ضمان توحيد المنهجيات والإجراءات العملية للفعاليات الإحصائية داخل الجهاز وتلك الأنشطة المرتبطة بالشركاء في النظام الإحصائي الوطني، وكذلك من اجل توثيق كافة خطوات العمل المنجزة لإنتاج البيانات الإحصائية. هذا النظام يشمل العمليات الإحصائية المرتبطة بالمسوح والتعدادات إضافة إلى السجلات الإدارية من مختلف المصادر الوطنية. هذا النموذج يعتبر من أكثر النماذج تقدما في العالم، حيث يعتبر الجهاز من الأجهزة الإحصائية الرائدة في تعميم استخدام هذا النموذج بشكل رسمي بدءاً من العام 2017.

6. مواكبة الجهود الدولية والإقليمية في مجال توفير البيانات ورصد مؤشرات التنمية المستدامة:

بصفة الجهاز عضواً ممثلا للمنطقة العربية في فريق الأمم المتحدة عالى المستوى للشراكة والتتسيق وبناء القدرات الإحصائية حول أجندة التنمية المستدامة 2030، منذ العام 2015 يتم المشاركة بالفعاليات والاجتماعات والتي كان أبرزها المشاركة في التحضيرات إلى منتدى الأمم المتحدة الأول والثاني للبيانات الدولية في كيب تاون، وتقديم خطة عمل كيب تاون العالمية CTGAP، وإقليمياً يعمل الجهاز مع جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا "اسكوا" ومنظمة التعاون الإسلامي على بلورة اطار العمل المشترك الإحصائي في المنطقة.

7. عقد سلسلة ورش حوارية حول مؤشرات التنمية المستدامة 2030 في الجهاز للمؤسسات الوطنية التي تشكل جزءا من النظام الإحصائي الوطني، وذلك بهدف التشبيك وتعزيز أواصر العمل معهم من اجل توفير الحد الأقصى من البيانات المتاحة من السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية بما فيها مؤشرات التنمية المستدامة.

الفصل الثاني واقع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

تعتبر عملية الرصد والمراقبة جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط والتنفيذ لجمع البيانات، حيث يكمن نجاح أهداف التتمية المستدامة بشكل كبير على المراقبة الدائمة والفعالة، بالإضافة إلى عملية المراجعة والمتابعة. حيث أن إنتاج تقارير رصد التقدم المحرز نحو أهداف وغايات مؤشرات التتمية المستدامة محدثة لصناع السياسة ومتخذي القرار سيكون بمثابة بوصلة العمل التي تعمل عليه الدول، كما أن المتابعة والمراجعة مع كافة الشركاء ستكون سمة أساسية في تبادل الخبرات وطنيا ودولياً.

لذلك قام الجهاز بالتعاون مع كافة الشركاء بالعمل على تقييم واقع مؤشرات التنمية المستدامة من خلال تصميم مصفوفة تقييم لكافة المؤشرات، حيث احتوت المصفوفة على أكثر من 20 متغير عن كل هدف من الأهداف بما يشمل (توفر المؤشر ومصدر البيانات، ووحدة القياس، والبيانات الوصفية، ومستوى التفصيل، والشركاء الوطنيين المعنيين بالمؤشر، والمؤسسات الدولية الراعية للمؤشر، إضافةً إلى عدد آخر من المتغيرات الإضافية).

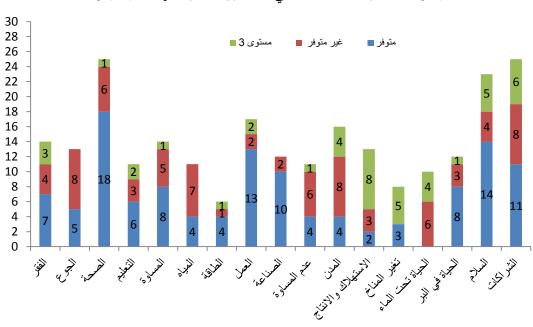
نموذج من تقييم مؤشرات التنمية المستدامة بالتعاون مع كافة الشركاء

السنوات المتوفرة	المستوى	تعريف المؤشر	دورية النشر	مستويات التفصيل المطلوبة	وحدة القياس	المؤسسات الدولية ذات العلاقة	المؤسسات ذات العلاقة	الدائرة المسؤولة عن المؤشر	مصدر البيانات	التو فر	المؤشر
-2000	1	مؤشر	سنويا	فلسطين،	نسبة	UN	وزارة	دائرة	1	1	1.5.5
2016		يقيس		المنطقة		Women	المرأة	إحصاءات			نسبة
		المقاعد		(الضفة				الجندر			المقاعد
		التي		الغربية،							التي
		تشغلها		قطاع							تشغلها
		النساء في		غزة)							النساء في
		البرلمانات									البرلمانات
		الوطنية									الوطنية
		والحكومات									والحكومات
		المحلي									المحلية

التوفر: 1. متوفر 2. غير متوفر

مصدر البيانات: 1. سجلات إدارية 2. تعدادات ومسوح 3. تعدادات ومسوح وسجلات إدارية 4. تقديرات 5. دولي

حيث أشار التقييم إلى أن البيانات تتوفّر لـ 121 مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة، مع ملاحظة أن هناك بعض المؤشرات تفتقر إلى التصنيفات المعتمدة لها من حيث (المنطقة، نوع الجنس، العمر، النظم الايكولوجية،..)، حيث أن هناك تحديات رئيسة تتمثل في الحاجة إلى فعاليات إحصائية بحجم كبير من العينات لتوفير البيانات على مستوى التفصيلات المطلوبة، مما يتطلب موارد وإمكانات مالية كبيرة، والحاجة إلى بناء ومأسسة نظام السجلات الإدارية كونها إحدى مصادر البيانات الأساسية لسد فجوات عدم الشمول وتوحيد المصادر والمنهجيات المعتمدة.



مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين حسب الهدف والتوفر

مستوى 3: لا يتوفر أي بيانات وصفية لهذه المؤشرات

• التصنيف الدولى لمستويات مؤشرات التنمية المستدامة

من خلال الاطلاع على المؤشرات التي تم اعتمادها على المستوى الدولي والبالغ عددها 244 كان منها 105 مؤشرات نقع ضمن المستوى الأول والتي تتوفر منهجية واضحة وتعريفات لكافة المؤشرات التي تقع ضمن هذا المستوى، وكافة الدول تقوم بتوفير البيانات بسهولة وتقدم تقارير دورية، بينما 89 مؤشر يقع ضمن المستوى الثاني والتي تتوفر منهجية واضحة وتعريفات لكافة المؤشرات التي تقع ضمن هذا المستوى، ولكن لا تقوم الدول بتقديم تقارير دورية عن هذه المؤشرات، مقابل 43 مؤشر تقع ضمن المستوى الثالث والذي لا يتوفر أي بيانات وصفية أو منهجية بالتالي لا يتم تقديم بيانات عنه، بالإضافة إلى 6 مؤشرات تقع ضمن أكثر من مستوى.

عدد مؤشرات التنمية المستدامة حسب الهدف والتصنيف*

- ti			التصنيف		211
المجموع	اکثر من مستوی	المستوى 3*	المستوى 2*	المستوى 1*	الهدف
14	0	3	8	3	1
13	0	0	5	8	2
27	0	1	1	25	3
11	1	2	6	2	4
14	1	0	12	1	5
11	0	0	5	6	6
6	0	1	1	4	7
17	0	2	7	8	8
12	0	0	3	9	9
11	1	1	6	3	10
15	0	4	8	3	11
13	1	8	2	2	12
8	0	5	2	1	13
10	0	4	4	2	14
14	2	1	4	7	15
23	1	5	11	6	16
25	0	6	4	15	17
244	7	43	89	105	المجموع

^{*:} التصنيف للمستويات حتى 2019/02/23

• حالة توفر البيانات لمؤشرات التنمية المستدامة

أما على مستوى حالة توفر المؤشرات، فقد كان هناك 93 مؤشر متوفر من خلال المسوح الإحصائية التي يتم تنفيذها في الجهاز المركزي للإحصاء بالإضافة إلى السجلات الإدارية المتوفرة في المؤسسات والوزارات الفلسطينية، مقابل 24 مؤشر تم الحصول على بياناته من خلال مؤسسات دولية (الفاو ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية ،) وأيضاً كان هناك 4 مؤشرات تم الحصول على بياناتها من أكثر من مصدر .

عدد مؤشرات التنمية المستدامة حسب الهدف وحالة توفر البيانات في فلسطين

			* 11				
المجموع	لا ينطبق	تصنیف ثالث	غير متوفرة	وطني و /أو دولي	دولياً	متوفرة وطنياً	الهدف
14	0	3	4	0	3	4	1
13	0	0	8	1	2	2	2
27	2	1	6	0	1	17	3
11	0	2	3	1	1	4	4
14	1	0	5	0	0	8	5
11	0	0	7	0	2	2	6
6	0	1	1	0	0	4	7
17	0	2	2	2	2	9	8
12	0	0	2	0	1	9	9
11	0	1	6	0	2	2	10
15	0	4	7	0	1	3	11
13	0	8	3	0	0	2	12
8	0	5	0	0	0	3	13
10	0	4	6	0	0	5	14
14	2	1	3	0	2	6	15
23	0	5	4	0	4	10	16
25	0	6	8	0	3	8	17
244	5	43	75	4	24	93	المجموع

أجندة السياسات الوطنية ومؤشرات التنمية المستدامة

كان هناك 122 مؤشر لها علاقة بأجندة السياسات الوطنية 2017-2022 منها 76 مؤشر حتى الآن متوفر حيث انه جاري العمل على توفير المؤشرات المتبقية من خلال الخطط

القطاعية وعبر القطاعية للوزارات والمؤسسات، مقابل 117 مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة ليس له علاقة بالأجندة منها 42 مؤشر متوفر.

عدد مؤشرات التنمية المستدامة حسب الهدف والعلاقة بأجندة السياسات الوطنية 2022-2017

المجموع	لا ينطبق	2022-201	سياسات الوطنية 17	العلاقة بأجندة ال	العلاقة بأجندة السياسات الوطنية 2017-2022			
		(٢)				(نعم)		
		مجموع	غير متوفر	متوفر	مجموع	غير متوفر	متوفر	
14	0	4	3	1	10	4	6	1
13	0	8	5	3	5	2	3	2
27	2	12	5	7	12	1	11	3
11	0	3	2	1	7	2	5	4
14	1	2	0	2	11	6	5	5
11	0	3	2	1	8	5	3	6
6	0	3	2	1	3	0	3	7
17	0	6	3	3	11	2	9	8
12	0	3	1	2	9	1	8	9
11	0	7	5	2	3	2	1	10
15	0	5	3	2	10	8	2	11
13	0	7	7	0	6	4	2	12
8	0	5	5	0	4	0	4	13
10	0	10	10	0	0	0	0	14
14	2	12	4	8	2	1	1	15
23	0	7	4	3	16	5	11	16
25	0	20	11	9	5	3	2	17
244	5	117	77	42	122	46	76	المجموع

الفصل الثالث والمؤشرات البيئية في أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

لقد استحوذت البيئة على العديد من الأهداف الخاصة في أجندة التنمية المستدامة 2030 بالإضافة إلى تقاطعها مع العديد من الأهداف الأخرى من خلال الغايات والمؤشرات أيضا. وعلى المستوى الوطني نجد أن موضوع البيئة أحد المواضيع التي استحوذت على اهتمام الحكومة الفلسطينية وصناع القرار خاصة أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، حيث برز ذلك في اعتماد البيئة كموضوع عابر قطاعي ينبغي للقطاعات الأخرى دمجه وأخذه بالاعتبار في خططهم القطاعية وعبر القطاعية، من جانب آخر برزت التنمية المستدامة كواحدة من القضايا الأساسية في أجندة السياسات الوطنية وتمت ترجمة ذلك على شكل تدخلات سياساتية جاءت في معظمها لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة وضبط التلوث.

سيتم في هذه الورقة تقديم واقع المؤشرات البيئية لأهداف التنمية المستدامة، والتي تشمل 6 أهداف رئيسية:

- 1. الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- 2. الهدف 7: الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.
- 3. الهدف 12: أنماط استهلاك وانتاج مستدامة، والهدف.
 - 4. 13:العمل المناخي.
 - 5. الهدف 14: الحياة تحت الماء.
 - 6. الهدف 15:الحياة في البر.

تشمل هذه الأهداف الستة على 51 غاية من غايات النتمية المستدامة، 62 مؤشر، في فلسطين هناك 23 مؤشر تقع ضمن أجندة التنمية المستدامة التي تم اعتمادها من قبل مكتب رئيس الوزراء.

على مستوى الوزارات المسئولة في هذا المجال فقد كانت سلطة جودة البيئة، وسلطة المياه، وسلطة الطاقة بالإضافة إلى وزارة الزراعة الى جانب المستوى الدولي فقد كانت برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي مسئولة عن بعض المؤشرات.



الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

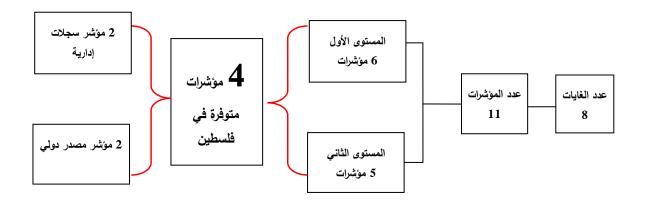
نظرة عامة:

تُشكل المياه عصب الحياة الرئيسي، وأصبح توفيرها بشكل آمن في مقدمة الأولويات في العالم، حيث أصبحت معرضة للاستنزاف والتلوث، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بالاعتماد على مؤشرات نوعية المياه، وكمية المياه السطحية والجوفية المتوفرة فيها.

وتعد المياه واحدة من أصعب القضايا التي تؤثر على استقرار البيئة في فلسطين، وقد أشارت البيانات إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه، وبخاصة في غزة، يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه الندرة كل من نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة.

حيث بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 178 ملايين م8 عام 2017، وهذه الكمية تشمل كمية المياه المشتراه من شركة المياه الاسرائيلية (ميكروت)، ولا تشمل الكميات المستخرجة من الآبار غير المرخصة في قطاع غزة، لكن الكمية تعتبر ضخاً جائراً، حيث يعتبر الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة 80-60 مليون متر مكعب فقط.

أكثر من 97% من كمية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي لا تتوافق نوعية المياه فيها مع معايير منظمة الصحة العالمية، من جانب آخر بلغت كمية المياه المستخرجة من الأحواض الجوفية في الضفة الغربية للعام 2017 (30.6مليون م8/السنة للحوض الشرقي، 38.1 مليون م8/السنة للحوض الشمالي الشرقي. اما فيما يخض الصرف الصحي، فتقدر كميات المياه العادمة الناتجة في فلسطين بـ 150 مليون متر مكعب سنوياً، لا يُجمع منها إلا % 60 ولا تعالج محطات معالجة مياه الصرف الصحي المركزية واللامركزية واللامركزية المتوفرة حالياً إلا 8 %من كميات المياه الناتجة، ويعاد استخدام 8 فقط من مياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية.



المؤشرات المتوفرة في فلسطين التي تقع ضمن هذا الهدف:

المؤشر 1.1.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المدارة بشكل آمن توافر المياه العذبة والنظيفة من الأمور المسلم بها في أماكن كثيرة، نجد أنها لا تزال تُعد من الموارد الشحيحة في أماكن أخرى، إما بسبب ندرة توافرها أو نظراً لتلوث مصادرها، وفي الحالة الفلسطينية فإن ذلك الشح يعود إلى سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على مصادر المياه الفلسطينية المختلفة سواءً السطحية أو الجوفية.

تقيد بيانات الجهاز في العام 2017 إلى أن 62% من أسر فلسطين تسكن في مساكن تحصل على مياه الشرب من مصادر آمنة (تشمل مصدر شبكة المياه العامة الموصولة بالمنزل، حنفية عامة، بئر ارتوازي محمي، ينبوع محمي، مياه جمع أمطار ومياه معدنية)، حيث بلغت هذه النسبة في الحضر 58% وفي الريف 94% مقابل 44% في المخيمات.

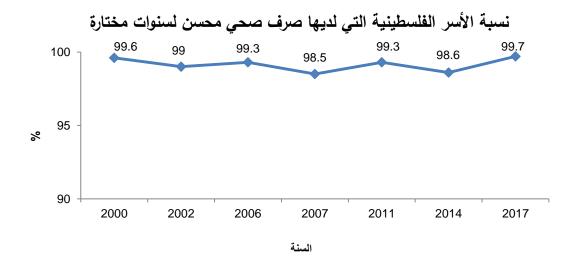
وأظهرت النتائج أن نسبة الأسر التي لديها مصدر آمن لمياه الشرب في قطاع غزة بلغت 11% مقابل 95% من الأسر في الضفة الغربية³.

المؤشر 1.2.6 نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المسيرة بشكل آمن، بما فيها مرافق غسل الأيادي بالماء والصابون.

بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها صرف صحي محسن والذي يشمل (مرحاض متصل بشبكة مجاري عامة، مرحاض متصل بحفرة امتصاصية أو مرحاض متصل بحفرة صماء) 99.7% وتتوزع هذه النسبة على مستوى نوع التجمع ما يقارب 100% من الأسر لديها صرف صحي محسن في الحضر والمخيمات مقابل 99% في الريف، وما يقارب 100% من الأسر في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.

على الرغم أن السكان في قطاع غزة في وضع أفضل من حيث الارتباط بشبكات الصرف الصحي؛ حيث أن 85.5% من الأسر في قطاع غزة في العام 2017 تتصل بشبكة صرف صحي مقارنة مع 55% في الضفة الغربية ومع ذلك، فإن الطاقة الاستيعابية لمحطات المعالجة تتخفض كثيراً، وبقيت غير قادرة على العمل لبعض الوقت نتيجة للحصار المفروض على قطاع غزة من حيث توفر قطع الغيار والكهرباء والموارد البشرية، حيث يتم التخلص من المياه العادمة في البحر في ظل عدم توفر الكهرباء.

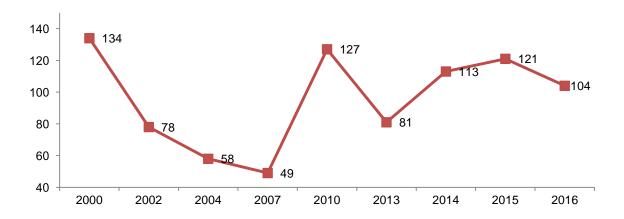
بالإضافة إلى ذلك، ترفض إسرائيل إعطاء تصاريح لإقامة محطات معالجة المياه جديدة إلا بشرط مسبق وهو أن تكون متصلة بالمستعمرات الاسرائيلية. وقد دأبت بلدية القدس على إهمال الاستثمار في البنية التحتية للفلسطينيين، وخاصة في مجال المياه والصرف الصحي.



المؤشر 6.أ.1 مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها

نلاحظ أن المساعدات الرسمية المقدمة لصالح قطاعي المياه والصرف الصحي في فلسطين متذببة حيث تشير البيانات للعام 2016 إلى أن إجمالي المساعدات قد بلغ 104 مليون دولار وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

المساعدات الرسمية المقدمة لصالح قطاعي المياه والصرف الصحي في فلسطين لسنوات مختارة بالأسعار الثابتة (مليون دولار أمريكي)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

على الرغم من أن كافة مؤشرات هذا المؤشر يتوفر عنها بيانات وصفية ومنهجية إلا أنه لا يتوفر بيانات عنها، وذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية الممنهجة القائمة على السيطرة على هذا القطاع من ناحية سيطرة على الموارد المائية، وعدم إعطاء الرخص لحفر آبار جديدة، عدم إصدار تصاريح لتنفيذ مشاريع جديدة لمحطات معالجة للصرف الصحي، بالإضافة إلى عدم السيطرة على الحدود والتحكم بالمياه العابرة للحدود.



الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة

نظرة عامة:

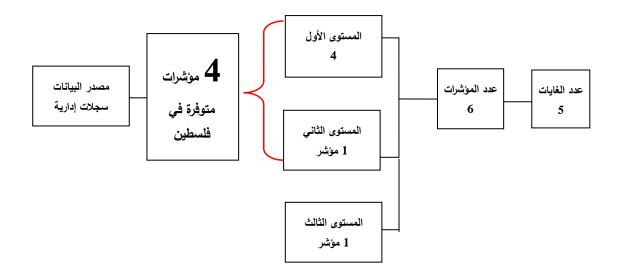
كان مجال الطاقة أهم مجال مفقود في الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من انه 40% في المائة من سكان العالم يستخدمون الخشب أو الفحم النباتي أو مخلفات الحيوانات لطبخ طعامهم حتى الآن، والذي يؤدي بدوره إلى انتشار أمراض جهاز التنفس وإنتاج كميات كبيرة من النفايات، ويتسبب في وفاة مليوني شخص كل عام.

إلا أن أجندة التنمية المستدامة أنصفت هذا المجال بهدف كامل ويتضمن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الضرورية للتنمية، ويرمي إلى تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية، في حين أن أكثر من 80% من استهلاك الطاقة في العالم الآن يرتكز على الطاقة الأحفورية، وإلى زيادة كفاءة الطاقة بضعفين.

تهتم معظم دول العالم بتوفير بيانات عن الطاقة نظرا إلى الدور الذي تلعبه في عكس مستوى الرفاهية وتوفير مؤشرات حول الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة لدى المواطنين. ودأب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على إنتاج البيانات الإحصائية الخاصة بالطاقة وخصوصاً ميزان الطاقة بشكل سنوي.

أشكال الطاقة الرئيسية المستخدمة في فلسطين:

- 1. المشتقات النفطية: الغاز، البنزين، السولار، الكاز.
 - 2. الطاقة الكهربائية.
- الطاقات المتجددة: الطاقة الشمسية (كهربائية، حرارية)، الكتل الحيوية (فحم، حطب، جفت، مخلفات)، طاقة الرياح.



المؤشرات المتوفرة في فلسطين التي تقع ضمن هذا الهدف:

المؤشر 1.1.7 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء

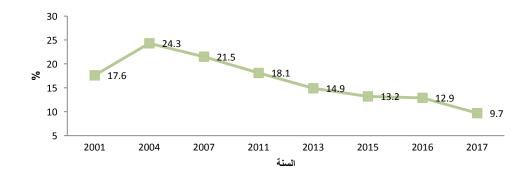
يعتبر استهلاك الطاقة مؤشراً من مؤشرات التنمية ويرتبط بباقي المؤشرات ويؤثر فيها ويتأثر بها، وفي هذا السياق نجد أن جميع الأسر تقريباً عام 2017 في فلسطين تسكن في مساكن متصلة بالشبكة العامة للكهرباء ما يقارب 100% من الأسر وكذلك على مستوى نوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات) وعلى مستوى المنطقة (الضفة غربية وقطاع غزة)، إلا أن انتظام إمدادات الكهرباء وجودتها يتفاوتان من منطقة لأخرى تبعاً للبنية التحتية المتاحة وجودتها علماً بأنها كانت 95% في العام 1997 في فلسطين.

المؤشر 2.1.7 نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين. بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعتمد على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (الكهرباء، الغاز،...) في الطبخ والتدفئة والإنارة 98% وذلك للعام 2017 مقارنة مع 93.4% عام 2015.

المؤشر 1.2.7 حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة

بلغت نسبة الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية (كهربائية، حرارية)، الكتل الحيوية (فحم، حطب، جفت، مخلفات)، طاقة الرياح) في فلسطين من مجموع الاستهلاك النهائي 9.7% للعام 2017. كما أن حوالي 34% من الأسر الفلسطينية تستخدم الحطب والجفت لأغراض الطاقة معظمها يتم بطرق بدائية وبدون سوق ناظم لها.

نسبة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في فلسطين لسنوات مختارة



المؤشر 1.3.7 كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي بلغت كثافة استخدام الطاقة (نسبة الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) في فلسطين حوالي 5.7% وذلك 2017، مقارنة مع 6% في العام 2016.

الهدف 12 ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامان

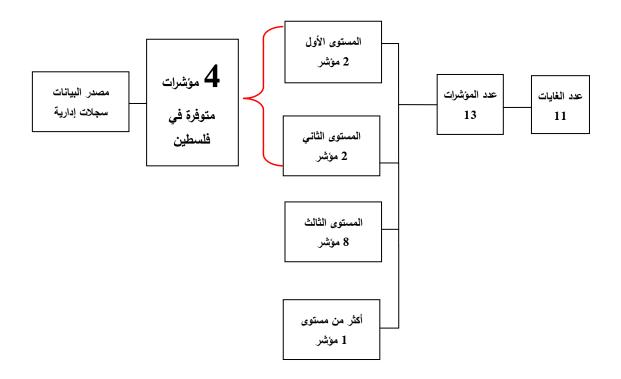


نظرة عامة

تعتبر أنشطة الاستهلاك والإنتاج أساس الاقتصاد في الدولة، ولكن الأنماط الحالية تؤدي بشكل سريع إلى استنفاد رأس المال الطبيعي وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي وتقويض قدرة البلدان على الوفاء باحتياجاتها بشكل مستدام، وينطوي التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على زيادة الكفاءة والإنتاجية على طول سلاسل الإمداد ودورة حياة المنتجات، الآن وعلى المدى الطويل⁵.

يغطي الهدف 12 كلا من الكفاءة في استخدام وإدارة الموارد الطبيعية، والآثار البيئية مثل إدارة النفايات، وإطلاق الملوثات، ولا سيما المواد الكيميائية ويُشرك هذا الهدف جميع الجهات الفاعلة من أجل الإسهام في التنمية المستدامة، بما في ذلك القطاع الخاص، ويبرز الهدف أيضا أهمية توفير المعلومات للمستهلكين وتثقيفهم بشأن التنمية وأنماط الحياة المستدامة كما يحدد الهدف دور القطاع العام من خلال ممارسات الشراء العمومي المستدامة، فضلا عن التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظام الغذائي والقطاع السياحي، ويشدد الهدف كذلك على الحاجة إلى وضع سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تنفيذ الإطار العشري للبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، في حين يُقدم التمويل وبناء القدرات باعتبارهما وسائل للتنفيذ، بما في ذلك من خلال معالجة إعانات الوقود الأحفوري.

وتشير التوقعات إلى أن استهلاك سكان العالم في عام 2050 سيتجاوز كثيراً قدرة الأرض على تجديد مصادرها الحيوية. وفي السنوات القليلة الماضية، أدى هذا التعامل الخاطئ مع الأرض إلى نتائج كارثية على الإنسان نفسه، فبعض الأنهار لم تعد تصل إلى مصباتها في البحار، واختفى نصف المسطحات المائية في القرن الماضي، ويواجه أكثر من 20% من أسماك المياه العذبة في الوقت الحالي خطر الانقراض. من هذه المنطلقات، يُنظر إلى استنفاد الموارد البيئية على أنه خطر آخر يحدق بالبيئة، ويد الإنسان ليست بعيدة عما يجري من تعديات وتجاوزات على موارد البيئة في الأرض والماء والهواء 6.



المؤشرات المتوفرة في فلسطين التي تقع ضمن هذا الهدف:

المؤشر 1.1.12 عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية.



قامت سلطة جودة البيئة بإعداد الخطة الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدام 2017–2022، بالشراكة مع جميع الجهات ذات العلاقة، والتي تأتي لحماية البيئة الفلسطينية وضمان استدامتها من خلال تكريس أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، وإدارة مواردنا الطبيعية بشكل فاعل ومستدام

المؤشر 1.4.12 عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة

الاتفاقيات المتعلقة بهذا المؤشر تضم: اتفاقية بازل، واتفاقية ستوكهولم، واتفاقية روتردام، واتفاقية ميناماتا، وبروتوكول مونتريال.

صادّقت دولة فلسطين في 2015 على اتفاقية بازل ممادة التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

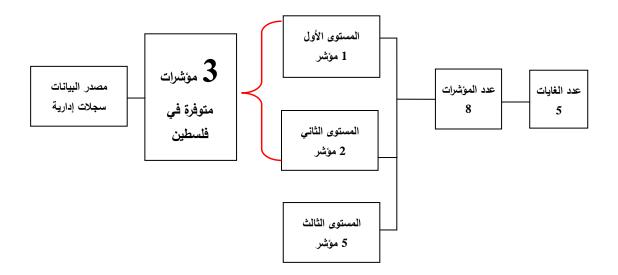
كما انضمت فلسطين لاتفاقية ستوكهولم الموثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام الموثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام الموتاء المواد الكيميائية، بالاضافة الى التوقيع على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق مطلع العام 2018، فيما لم تتضم الى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون حتى الآن.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره



ليس هناك بلد في العالم لا يعاني بشكل مباشر من الآثار الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ، حيث انه لا تزال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ارتفاع، فهي اليوم أعلى بنسبة 50 في المائة من مستوياتها في عام 1990⁷. وعلاوة على ذلك، يسبب الاحترار العالمي تغييرات طويلة الأمد في نظامنا المناخي، مما يهدد بعواقب لا رجعة فيها إذا لم نتخذ اليوم ما يلزم من إجراءات التخفيف والتكيف.

تعد فلسطين من الدول الاقل اسهاماً في انبعاث الغازات الدفيئة، وأقل تأثيراً في تشكل ظاهرة تغير المناخ لكنها الأكثر تأثراً به في الشرق الأوسط ويتجلى ذلك في تذبذب كميات الأمطار، ودرجات الحرارة المتطرفة، وتبدل أحوال الفصول، والذي ينعكس على كافة القطاعات.



المؤشرات المتوفرة في فلسطين التي تقع ضمن هذا الهدف:

المؤشر 1.1.13 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

تشير بيانات إلى أن عدد الأشخاص المتوفين جراء الحوداث في فلسطين 4 أشخاص (0.0095 شخص لكل 100,000) وذلك للعام 2013، فيما لم يكن هناك أي مفقودين، مقابل كان هناك تسجيل لـ 4,101 متضرر جراء الكوارث بمعدل 98.5 شخص لكل 4,100.000.

المؤشر 2.1.13 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030

قامت فلسطين بإعداد استراتيجية وطينة لإدارة مخاطر الكوارث بالاعتماد على أولويات عمل إطار هيوغو لبناء قدرات الأمم والمجتمعات لمواجهة الكوارث خلال العقد 2005–2015، والإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2011– 2020.

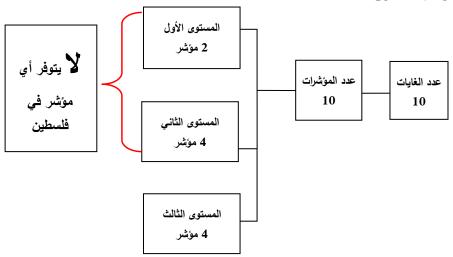
المؤشر 3.1.13 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث مشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث يتوفر لدى كافة محافظات الضفة الغربية خطط لمواجهة مخاطر الكوارث، 11 محافظة في الضفة الغربية.



الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تعد المحيطات والموارد البحرية – من خلال درجة حرارتها وتركيبتها الكيميائية وتيارات المياه بها وما تحويه من ثراء حيوي – أحد أهم مكونات النظم الطبيعية التي تجعل الأرض صالحة للسكن للبشرية، حيث أن كيفية إدارة هذا المورد الحيوي الهام يعد أمراً ضرورياً لبقاء البشرية جمعاء، ولموازنة آثار تغير المناخ.

يسعى الهدف رقم 14 للتنمية المستدامة إلى الحيلولة دون حدوث التلوث البحري والحد منه؛ ودعم الإدارة والحماية المستدامة للنظم البيئية البحرية والساحلية؛ والتعامل مع آثار تحمض المحيطات؛ وتنظيم صيد الأسماك وإنهاء الصيد الجائر والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة؛ والحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية؛ وزيادة المزايا الاقتصادية للدول النامية المؤلفة من جزر صغيرة والدول الأقل نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية؛ وتعزيز وسائل التنفيذ، بما في ذلك زيادة المعرفة العلمية، ونقل التكنولوجيا البحرية وتنفيذ القانون⁵.



على مستوى فلسطين لا يتوفر أي بيانات عن هذا الهدف حتى الآن، نظرا لعدم السيطرة على الحدود البحرية وعدم القدرة على تحديد مناطق بحرية مستدامة لصيد الأسماك حيث أن الجانب الاسرائيلي لا يسمح للفلسطينيين في التحكم في مسحات الصيد.

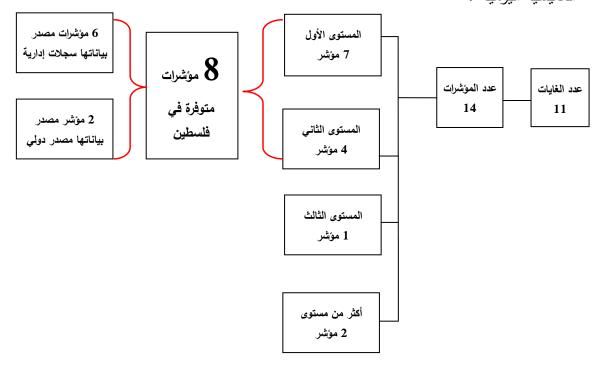
في قطاع غزة يعاني الساحل الفلسطيني من مشاكل بيئية جمة: أبرزها استخراج الرمال والبناء العشوائي الذي أدى إلى تعرية الشاطيء، إضافة إلى تلوث المياه جراء التخلص من المياه العادمة غير المعالجة بشكل دوري في البحر في ظل كثرة انقطاع إمدادات الكهرباء وعدم انتظامها وضع ضغوطاً خطيرة على القدرة العملية لمنشآت معالجة مياه الصرف الصحي.



الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التتوع الحيوي

يتناول الهدف حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي. ويعترف هذا الهدف بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنوع البيولوجي. والتأكيد على ضرورة العمل على زرع الغابات، لمكافحة تغير المناخ، كما يستهدف هذا الهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأنواع المحمية التي عادة ما تكون مصدر دخل للشبكات الإجرامية.

يحتل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية مكانة بارزة في العديد من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها، حيث أنهما يسهمان بشكل مباشر في أولويات الرفاه والتنمية البشرية. والتنوع البيولوجي في مركز العديد من الأنشطة الاقتصادية،خاصة تلك المتعلقة بزراعة المحاصيل والثروة الحيوانية، والحراجة ومصائد الأسماك. وعلى الصعيد العالمي، يعتمد ما يقرب من نصف عدد السكان اعتمادا مباشرا على الموارد الطبيعية لكسب عيشها، ويعتمد العديد من الأشخاص الأكثر ضعفا بشكل مباشر على التنوع البيولوجي للوفاء باحتياجاتهم المعيشية اليومية⁷.



المؤشرات المتوفرة في فلسطين التي تقع ضمن هذا الهدف: المؤشر 1.1.15 مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة

تعتبر الغابات أحد المصادر المهمة في عزل الكربون، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية في عدد من الوظائف الحيوية بالنسبة للبشرية، بما في ذلك توفير السلع (المنتجات الخشبية وغير الخشبية) والخدمات مثل الموئل للتتوع البيولوجي، ، وحماية السواحل والحفاظ على التربة والمياه

يوفر المؤشر مقياً سالمدى النسبي للغابات في الدولة، حيث أن توفر البيانات الدقيقة هو عنصر أساسي لسياسة الغابات وتخطيطها في سياق التنمية المستدامة. حيث تعكس التغيرات في منطقة الغابات الطلب على الأراضي للاستخدامات الاخرى كما يمكن أن تساعد في تحديد الممارسات غير المستدامة في قطاع الغابات والزراعة .

بلغت نسبة مساحات الغابات في فلسطين من مجموع اليابسة 1.68% وذلك في عام 2011، حيث كانت نفس النسبة للأعوام العشر الماضية. ويعزا عدم اختلاف فيما يتعلق بمساحات الأراضي المغطاة بالغابات والأراضي المحمية إلى الظروف السياسية في الأراضي الفلسطينية، ومحدودية الأراضي التي تقع ضمن السيطرة الفلسطينية.

المؤشر 2.1.15 نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي

يعتبر حماية المواقع الهامة أمر حيوي للحد من تدهور التنوع البيولوجي وكفالة استخدام الموارد الطبيعية البحرية بشكل مستدام وطويل الأمد، ولتحقيق هذا المؤشر يُعتبر إنشاء مناطق محمية من الآليات المهمة والضرورية، حيث يعمل هذا المؤشر كوسيلة لقياس التقدم المحرز نحو حماية وصيانة واستخدام النظم الإيكولوجية البحرية وخدماتها بشكل مستدام.

بلغت نسبة المواقع الهامة التي تجسد التتوع البيولوجي لليابسة في فلسطين 4% وذلك عام 2016.

المؤشر 1.4.15 التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي

بلغت مساحة المناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي في فلسطين 512.5 كم2 ،الرقم يمثل من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء محمية وادي غزة على اعتبارها ليست منطقة جبلية.

المؤشر 2.4.15 مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي

يهدف هذا المؤشر إلى قياس التغيرات في الغطاء النباتي الأخضر في المناطق الجبلية -أي الغابات والأجمات والأشجار والمراعي وأراضي المحاصيل وما إلى ذلك -وذلك من أجل رصد التقدم في إحراز الغاية الخاصة بالجبال، حيث أن من شأن هذا المؤشر أن يقدم المعلومات عن التغييرات التي تطرأ على الغطاء النباتي، وبالتالي سيقدم توضيحاً عن حالة حفظ البيئات الجبلية.

حيث أن هناك علاقة مباشرة بين التغطية الخضراء للمناطق الجبلية وحالتها الصحية، ونتيجة لذلك، قدرتها على تحقيق أدوارها في النظام البيئي. إذ يوفّر رصد التغيرات الطارئة على الغطاء مقياسا كافياً لحالة حفظ النظم الإيكولوجية للجبال.

بلغ مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي (المناطق المحمية ومناطق النتوع الحيوي) في فلسطين 2.5%.

المؤشر 1.5.15 مؤشر القائمة الحمراء

تتأثر الأنواع في العالم بعدد من العمليات التهديدية، بما في ذلك تدمير الموائل وتدهورها والإفراط في استغلالها والأنواع الغريبة الغازية والاضطرابات البشرية والتلوث وتغير المناخ، يمكن استخدام هذا المؤشر لتقييم التغيرات الشاملة في خطر انقراض مجموعات األنواع نتيجة لهذه التهديدات ومدى التخفيف من حدتها.

حيث يقيس مؤشر القائمة الحمراء التغير في خطر الانقراض الكلي عبر مجموعات الأنواع. وهو مبني على تغييرات حقيقية في عدد الأنواع في كل فئة من فئات خطر الانقراض في القائمة الحمراء للإتحاد الدولى لحفظ الطبيعة للأنواع المهددة.

1 الله الهنمام أقل") إلى 1 (جميع الأنواع مصنفة على أنها "اهنمام أقل") إلى 1 (جميع الأنواع مصنفة على أنها "منقرضة)".

اعتماداً على معايير وإرشادات القائمة الحمراء المعدة من قبل الاتحاد الدولي لصون الطبيعية (IUCN) تم إدراج 24 نوعاً من دولة فلسطين كأنواع مهددة بالانقراض، منها: 10 أنواع من الطيور، و4 أنواع من الزواحف، و3 أنواع من الثدييات، ونوعين من الأسماك، ونوعين من الرخويات، ونوع من البرمائيات، ونوعين من اللافقاريات الأخرى؛ بينما لا يوجد أي نوع من النباتات.

وكمؤشر عن القائمة الحمراء فقد بلغ على مستوى فلسطين 0.78.

المؤشر 1.6.15 عدد البلدان التي اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف.

لا ينطبق على الحالة الفلسطينية كونها ليست عضواً في بروتوكول ناغويا للحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع.

المؤشر 1.7.15 نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

لا ينطبق على الحالة الفلسطينية كونها ليست عضواً في اتفاقية السايتس اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع الحيوانية والنباتات المهددة بالانقراض.

المؤشر 15.أ.1 المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

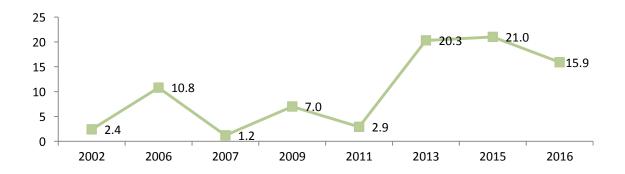
بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي 15.9 مليون دولار خلال العام 2016 وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

المؤشر 1.ب.1 المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي 15.9 مليون دولار خلال العام OECD وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

المؤشر مكرر

إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً في فلسطين لسنوات مختارة بالأسعار الثابتة (مليون دولار أمريكي)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

فيما لا يتوفر أي بيانات عن المؤشرات الأخرى الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات وكذلك عدم السيطرة على الحدود حال دون العمل على التمكن من التحكم بالحيوانات الغازية أو الغربية التي تدخل إلى الدول.

الفصل الرابع نشر بيانات التنمية المستدامة

استكمالاً للجهود المبذولة لرصد ومراقبة مؤشرات النتمية المستدامة في فلسطين، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بنشر البيانات من خلال إنشاء منصة ضمن مبادرة "البيانات الموحدة" والتي تقوم على دمج البيانات الإحصائية مع البيانات الجيومكانية بما يساعد في استخدام طرق نشر جديدة وسهلة الاستخدام لتمكين الدول من مشاركة البيانات والتحليل من قبل الباحثين لتسهيل تحليل المؤشرات ببعدها المكاني، وبالتالي مراقبة ورسم السياسات لاتخاذ القرارات المناسبة لدعم مؤشرات التنمية المستدامة.

حيث تعتبر موجة البيانات إحدى أهم الأدوات المستقبلية الداعمة والممكنة لجهود الدول والحكومات الرامية لتحقيق أهداف التتمية المستدامة في العالم، وتطوير منظومة الاستدامة.

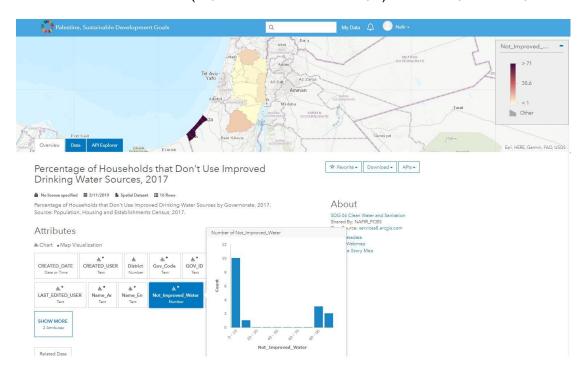


حيث تم إنشاء المنصة الجيومكانية لمؤشرات التنمية المستدامة بالاعتماد على برمجيات وتطبيقات منصات نظم المعلومات الجغرافية المنتجة من قبل ESRI والتي يعتمد عليها الجهاز لإنتاج الملفات المكانية لفلسطين وبالتالي إنتاج ونشر البيانات الإحصائية. حيث تم نشر بيانات مؤشرات التنمية المستدامة من خلال المنصة والتي تم الاعتماد على تغذيتها بالبيانات المتوفرة للمستويات الجغرافية الأدنى في فلسطين (محافظة وتجمع) والبالغ عددها 20 مؤشر ويجري العمل على تحديث البيانات أولاً بأول بحسب توفرها على الصعيد الوطني.

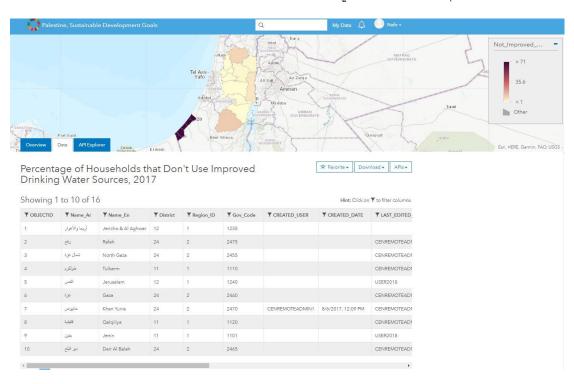
فيما يتعلق بالمؤشرات البيئية فقد تم نشر 4 مؤشرات على مستوى المحافظة والتجمع للبيانات المتوفرة.

تمتاز المنصة الجيومكانية لمؤشرات التنمية المستدامة بعدة ميزات أهمها:

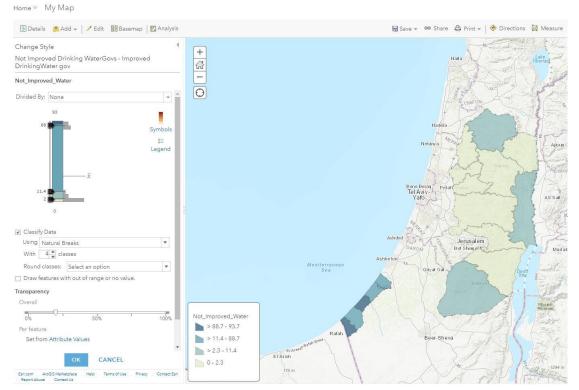
1. توفير وسائل عرض مختلفة (خرائط، جداول، قصص مؤشرات).



2. سهولة الاستخدام من قبل مستخدمي البيانات.



3. إمكانية اختيار تمثيل الخريطة بما يوائم تصنيف البيانات المنشورة.



- 4. إمكانية تنزيل الخرائط والبيانات بعدة صِيغ.
 - 5. بيانات وصفية للمؤشرات.

رابط المنصة: https://sdg-pcbs.opendata.arcgis.com

الفصل الخامس التحديات

من الملاحظ على الرغم من ان المجال البيئي استحوذ على جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة إلا أن هناك عدد كبير من المؤشرات غير متوفرة في فلسطين، حيث أن هناك جملة من التحديات تواجه فلسطين في رصد وتنفيذ مؤشرات التنمية المستدامة، وفيما يلي أهم هذه التحديات:

أُولاً: تحديات عامة:

- مدى واسع من المؤشرات بتفصيلات متعددة.
- ما زال هناك مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة لا يتوفر عنها أي بيانات وصفية (التعريف، المنهجية، طريقة القياس،...). كما أن هناك بعض المؤشرات تم تعديلها بعد اعتماد بيانات الوصفية.
- ضعف نشر ثقافة التوعية بأهداف التنمية المستدامة 2030 وأهميته في التخطيط واتخاذ القرارات.
 - عدم توفر الترجمة باللغة العربية للبيانات الوصفية لكافة المؤشرات.

ثانياً: تحديات مالية وفنية ولوجستية:

- عدم توفر التمويل الكافي لتنفيذ مسوح متخصصة لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- عدم وجود نظام الربط الإلكتروني لقواعد البيانات مع الجهات المنتجة من أجل الحصول على البيانات في الأوقات المناسبة لقياس ومتابعة المؤشرات.
- ضعف آليات وأساليب الرصد الإحصائي في المجالات التتموية بعيدا عن المؤشرات الكمية التقليدية.
- عدم وجود قواعد بيانات منسقة تضمن توفير البيانات في الوقت المناسب وبأفضل معايير الجودة.
- قلة التجارب الدولية والممارسات الناجحة والأدوات والأسئلة الجاهزة في مجال قياس مؤشرات التنمية المستدامة.

- بعض مؤشرات التنمية المستدامة غير متوفرة من المصادر التقليدية، مثل التعدادات السكانية والمسوح الأسرية، على سبيل المثال «نوعية الهواء، التتوع البيولوجي البحري» وتتطلب أدوات جمع بيانات متخصصة.
- الحاجة إلى فعاليات إحصائية بحجم كبير من العينات لتوفير البيانات على مستوى التفصيلات المطلوبة، مما يتطلب موارد وامكانات مالية كبيرة.
- الحاجة إلى تعزيز بناء ومأسسة نظام السجلات الإدارية كونها احد مصادر البيانات الأساسية لسد فجوات عدم الشمول وتوحيد المصادر والمنهجيات المعتمدة.

ثالثاً: التحديات السياسية الخارجية وتشمل:

الاحتلال الإسرائيلي:

إن الاحتلال الإسرائيلي من أبرز التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني، إذ تستمر إسرائيل في سيطرتها على أجزاء كبيرة من الأرضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والأغوار، وفي فرض حصار خانق على قطاع غزة، ناهيك عن بناء جدار الضم والتوسع الاستيطاني وبناء المستعمرات ومصادرة الأراضي، وما تتعرض له القدس من عزل وتهويد القدس الشرقية ومقدساتها وتهجير ساكنيها، كما أن مناطق (ج) والتي تشكل 64% من مساحة الضفة الغربية لا تزال اسرائيل تمنع الفلسطيني من الوصول إليها.

عدم السيطرة على المعابر والحدود والمصادر الطبيعية:

- أن عدم وجود معابر وحدود تتحكم بها دولة فلسطين يعتبر من المعيقات الرئيسية لإمكانية التصدير لخارج البلد، وكذلك الاستيراد للعديد من السلع ومن مناطق ودول أخرى.
- عدم السيطرة على المصادر الطبيعية الفلسطينية حال دون القدرة على توفر العديد من مؤشرات التنمية المستدامة.

الفصل السادس التوصيات

• دراسة إمكانية الاستفادة من المصادر غير التقليدية ك (البيانات الضخمة، والبيانات المكانية).

- ضرورة الالتزام بالمعايير والتصنيفات والتعريفات الدولية المعتمدة من قبل الجهات المختلفة المنتجة للبيانات.
- الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق والشراكة الحقيقية مع كافة الشركاء لتوفير البيانات.
- بناء نظام سجلات إدارية في مجالات مختلفة وتعزيز وتفعيل النظام الإحصائي الوطني.
 - حشد الدعم المالي لتسيير عملية رصد ومراقبة SDGs.
 - العمل على عقد ندوات ومحاضرات من أجل التعريف بأهمية الأجندة العالمية.
- متابعة إدماج الأسئلة المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة في المسوح المخططة في الجهاز حيثما أمكن.
- دراسة إمكانية تنفيذ مسوح وفعاليات إحصائية خاصة بمجموعة محددة من مؤشرات التنمية المستدامة.
- متابعة العمل على توفير بيانات السجلات الإدارية لمجموعة المؤشرات ذات العلاقة من خلال النماذج الخاصة بذلك.
- استكمال العمل على بناء قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة كجزء من نظام المراقبة الإحصائي الوطني.
- العمل على إنشاء أنظمة مراقبة لجودة المياه البحر المتوسط، بالإضافة إلى عمل مسوح بيولوجيه للحياة البرية النباتية والحيوانية.

المراجع

- 1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، جداول إحصاءات المياه 2017.
- 2. الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة النتمية المستدامة 2030، حزيران 2018.
 - 3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم الإسكان العربي، 2018.
 - 4. قاعدة بيانات https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/
 - https://unchronicle.un.org/ar/article .5
- 6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة، 2014. البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014. رام الله فلسطين.
 - 7. التتوع البيولوجي وخطة التتمية المستدامة لعام 2030 مذكرة تقنية.
- http://www.fao.org/sustainable-development-goals/goals/goal-13/ar) .8
 - 9. أجندة السياسات الوطنية 2017 2022 ، المواطن أولاً، كانون أول 2016.
- 10. وزارة شؤون المرأة، الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيزي المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2027–2022.
 - https://academicimpact.un.org/ar/content ، أهداف التنمية المستدامة 11.
 - /https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification .12
 - https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2018/secretary-general-.13
 .sdg-report-2018AR.pdf
 - https://www.diplomatie.gouv.fr .14